مولاة الصوم بعد الاشارة الى ما يلزمها من الاغتسال لم يفعله امرأة قط احتسابا
الا عوضت من ذلك وقريب منه صحيح ابن باب النفاس واحكامه يشترك النفساء
مع الحائض فيما يحرم عليها فلا يجوز لها الصلوة والصوم والطواف ومس كتابة
القرآن واللبث في المساجد ووضع شيء فيها ودخول المسجدين وقراءة العزائم
لا ربع وكذا تشترك مع الحائض فيما يكره ويستحب ويباح لها وكذا تشتركان معهما في
حكم الغسل والوضوء فيجب عليها الغسل والوضوء لما يجب على الحائض الغسل
والوضوء به وهي كالحائض ايضا في تقديم الوضوء وتاخيره وكيفية الغسل وحكم
الوطي فيحرم وطيها باب حكم مس الاموات اختلف الاصحاب في وجوب الغسل
بمس الميت من الانسان فقيل يجب به وقيل لا يجب والاقوى هو القول الاول
وعليه فلا يجب الغسل بالمس الا بعد برد الميت فلو مسه وهو حار لم يجب وكذا لا
يجب الا باستة بعد تغسيله والاكثر على وجوب الغسل بمس القطعة ذات العظم وضح
منه بعض الاصحاب والاول احوط بل هو اقوى واذا مس الميت على وجه يجب الغسل
به فهل يجوز له الدخول في الصلوة قبل الغسل ولا يتوقف صحتها عليه كما يتوقف
على الغسل من الجنابة او لا يجوز ذلك الا بعد الغسل اختلف الاصحاب فيه فظاهر
جماعة الاول وصار اليه فضلاء المتاخرين وهو احوط بل لا يبعد المصير اليه وهل يتوقف
الطواف على هذا الغسل او فيه اشكال ولكن الاحوط الاول بل لا يبعد المصير اليه
وهل يتوقف الصوم على هذا الغسل فلا يصح لمن مس الميت ولم يغتسل الظاهر نعم
الصوم ولا فيه اشكال والاحوط الاول ولكن الثاني قوي وهل يتوقف اللبث في
المساجد ووضع شيء فيها والدخول في المسجدين وقراءة العزائم ومس المصحف

على

كما يجوز

على هذا الغسل او لا اختلفوا فيه والاحوط التوقف وان كان القول بالعدم فيما
عدا الاخير لا يخلو عن قوة باب تغسيل الاموات يجب ستر عورة الميت عند تغسيله
وذكر جماعة انه ان كان الغاسل مكفوفا او واثقا من نفسه بالتحفظ استحب له ستر ها
واختلف الاصحاب في جواز تغسيل الميت بمسه في الماء الكثير الذي لا ينفعل
بالملاقات للنجاسة فقيل يجوز في غسل الجنابة الا قاس فلا يجب الترتيب
بين الاعضاء وضح وقيل لا يجوز بل يجب تغسيله مرتبا وهو احوط وان كان القول
الاول لا يخلو عن قوة ولو خرجت من الميت نجاسة بعد تغسيله او تكفينه وجب
ازالتها ولا يجب اعادة الغسل ولا فرق بين خروج النجاسة من المخرجين او من غيرهما
ولا بين كون النجاسة قليلة او كثيرة وضح جماعة بانه اذا خرجت في الاثناء فكذلك
وانه لا يجب اعادة الغسل باب احكام الشهيد الشهيد اذا مات في المعركة
وشهد به المسلمون وبرد قبل ان يغسل كما يجب تغسيل سائر الاموات والظاهر
ان ذلك مما لا خلاف فيه وكما لا يجب تغسيل الشهيد كذا لا يجب تكفينه والظاهر انه
ايضا مما لا خلاف فيه وهل يتحقق سقوط التكفين بصورة عدم كونه شهيدا
مجردا او لا بل يجب صورة التجريد وهو صريح بالاول جماعة ويظهر من اطلاق اخرين
سقوط التكفين مطلقا ولو جردا وكان مجردا وهذا في غاية القوة وهل يسقط التغسيل
والتكفين رخصة فيجوز ان وان لم يجبا او عزيمة فلا يجوز ان لم يجردا صرح بالاول
الاخيرين ولكن الظاهر من الاصحاب وجملة من الاخبار هو الثاني وهو الاقرب و
هل يتحتم سقوط التغسيل بصورة كون الشهيد جنبا فلو كان جنبا وجب
تغسيله او يتم صورتي كونه جنبا وعدمه اختلف الاصحاب في ذلك فذهب

Copyright © King Saud University